

Distr.: General
1 November 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة من السيد سيوم ميسفين، وزير خارجية إثيوبيا، بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا (انظر المرفق).
وأرجو أن تتكرموا بتعميم هذه الرسالة على جميع أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) تيرونه زينا

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق للرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أكتب إليكم لأبين وجهة نظر حكومة بلدي بشأن آخر التطورات المتصلة بانتهاك دولة إريتريا لاتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم بين بلدينا في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. إن دولة إريتريا ليس لديها على الإطلاق أي سبب يمكن تبريره لانتهاك سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة، ولا أي مبرر وجيه للشعور بخيبة الأمل إزاء حالة عملية السلام. لإريتريا، رغم أنها تدعي خلاف ذلك وتظاهر بالاستياء، هي السبب في إيجاد حالة الجمود السائدة وليس إثيوبيا.

السيد الرئيس، لقد بذلت إثيوبيا كل ما في وسعها لضمان التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق الجزائر. ولا يخفى أننا لم نكن مسرورين بقرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وهذا رأي لن نغيره أبداً. وسيكون افتراءً من جانبنا أن ندعي خلاف ذلك. فالقرار كان مجحفاً وظالماً ولا يمكن أن يدافع عنه أي أحد له اطلاع على الأوضاع ويتحمل في الوقت ذاته مسؤوليته بمجدية.

غير أن كل هذه الأمور، سيدي الرئيس، قد طوينا صفحتها الآن. ورغم الاستياء الذي ربما نكون قد شعرنا به في البداية، فقد قررنا الآن، حرصاً على مصلحة السلام وبعد ترجيح جميع العوامل المهمة، قبول قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا من حيث المبدأ. وأعلننا مراراً أن قبول القرار من حيث المبدأ لا يعني طرح المسألة من جديد، ولا يستلزم أننا بصدد طرح شرط مسبق. وعلاوة على ذلك، فإن طلب إثيوبيا إجراء الحوار بشأن تنفيذ الترسيم ينسجم مع ممارسة الترسيم الدولية.

ويمكن ببساطة توضيح السبب المنطقي وراء موقف إثيوبيا. إن الأزمة القائمة بين إثيوبيا وإريتريا لم تنجم عن النزاع حول الحدود. ومن ثم، فمن السذاجة أو سوء النية الادعاء بأن بالإمكان تطبيع العلاقات وتحقيق السلام الدائم بين إثيوبيا وإريتريا بمجرد إنجاز عملية الترسيم. فهناك جملة من المسائل الأكثر أهمية بين إثيوبيا وإريتريا، ومن الضروري معالجة هذه المسائل التي كانت مصدر الأزمة القائمة بين البلدين. وهذا الاقتناع هو الذي حدا بإثيوبيا إلى طرح مقترح سلام شامل ما زال قيد المناقشة.

وتلتزم إثيوبيا بالحوار بين بلدينا من أجل إنجاز عملية ترسيم الحدود، وتطبيع العلاقات، ومعالجة جميع المسائل التي تكمن فيها جذور الأزمة والتي لن تزول بمجرد ترسيم الحدود. ونود أن نؤكد لمجلس الأمن استعدادنا للحوار مع إريتريا، بما في ذلك على أعلى مستوى. وليس الحوار، سيدي الرئيس، منة يمن بها واحد منا على الآخر، أو على المجتمع الدولي. وما دمنا نتحمل معاً المسؤولية الرئيسية عن ترسيم الحدود وتطبيع العلاقات بين بلدينا، فإن إجراء الحوار واجب يقع على كاهلينا معاً.

ويتضح في ضوء ما تقدم أن التوتر الحالي الذي افتعلته إريتريا عمدا يبعث على الأسى والأسف الشديد. وهو أيضا مفعم بالخطر.

سيدي الرئيس، لقد دأبت إريتريا على اعتماد أسلوب المجاهرة والاستفزاز. ويدعو اتفاق الجزائر الطرفين في الفقرة ١ من المادة ١ إلى ”الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها“. وهذا الالتزام يشكل أساس ذلك الاتفاق وجميع الأحكام الأخرى المحددة فيه. غير أن إريتريا انتهكت مرارا الأحكام الرئيسية لاتفاق الجزائر، وآخر انتهاك حصل أثناء النقاش العام الدائر خلال الدورة الستين للجمعية العامة عندما استغل رئيس الوفد الإريتري منبر الجمعية العامة لإصدار إعلان حرب ضد إثيوبيا. ولم نرد بالمثل.

على أن أنشطة إريتريا الاستفزازية لم تقتصر على إصدار إعلانات حرب. ولم يكن السودان البلد الوحيد الذي عانى من أنشطة إريتريا الشبيهة بأنشطة العصابات الإجرامية. وإريتريا ظلت تنظم وتدريب فئات شتى من عناصر العصابات الإجرامية والإرهابيين وترسلهم إلى إثيوبيا ليعيثوا فسادا في بلدنا ولزعزعة الاستقرار السياسي. وواصلت إريتريا القيام بهذه الأنشطة بلا هوادة طيلة عملية السلام. غير أننا، فيما عدا بذل كل ما في وسعنا لوقف تسلل العناصر الوافدة من إريتريا، لم نرد ولو مرة واحدة بالمثل على هذا السلوك شبه الحربي من جانب إريتريا.

وقد قطعت إريتريا شوطا جديدا في سلوكها الذي لا ينم عن تحمل المسؤولية. وتشكل آخر الخطوات التي اتخذتها إريتريا لإعاقة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وإضعاف قدرتها على رصد المنطقة الأمنية المؤقتة انتهاكا جسيما لاتفاق وقف الأعمال العدائية. وليست هذه أيضا المرة الأولى التي تنتهك فيها إريتريا سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة. فقد ظلت إريتريا تنقل جيشها النظامي إلى المنطقة الأمنية المؤقتة تحت قناع الشرطة والمليشيات، وذلك منذ بداية إنشاء هذه المنطقة. غير أن آخر التطورات تمثل انتهاكا أكبر حجما، لأن ما تقوم به إريتريا هو انتهاك جسيم لسلامة المنطقة الأمنية إلى درجة أنها لم يعد لها معنى باعتبارها الخط الفاصل بين الجيشين. وعلاوة على ذلك، فإن ما يتضح من كل هذا بجلاء هو أن إريتريا تحاول كسب تأييد مجلس الأمن عن طريق أخذ موظفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا رهائن. وهذا مسعى لا ينبغي أن يسمح له بالنجاح.

إن اتفاق وقف الأعمال العدائية واضح وضوحا لا لبس فيه بخصوص ما يجب أن يقوم به مجلس الأمن في حال انتهاك أحد الطرفين أو كليهما الالتزام المتعهد به في ما يتعلق بوقف إطلاق النار. ففي المادة ١٤ (أ) وافق المجلس، إلى جانب المنظمة الإقليمية الأفريقية (وهي منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي)، على الالتزام بضمان احترام الطرفين لهذا التعهد وذلك، حسبما نص عليه الاتفاق بإيجاز، عن طريق:

”اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير في حال قيام أحد الطرفين أو كليهما بخرق هذا الالتزام، بما في ذلك تدابير مناسبة يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة“.

وتبعاً لذلك، لا يمكن أن يشكل انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار سبباً وجيهاً لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. بل ينبغي أن يكون سبباً وجيهاً يدفع إلى الاحتجاج بالفصل السابع من الميثاق ضد الطرف المنتهك.

وهناك، سيدي الرئيس، أمر ينبغي توضيحه في هذا الصدد، وهو أن المنطقة الأمنية المؤقتة منطقة أنشئت عقب إعادة نشر القوات الإثيوبية وسلمتها هذه القوات نفسها لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وبهذا الاعتبار، فإن حماية سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة لا بديل لها من أجل تحقيق السلام. وتفتقر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في الظروف الراهنة إلى القدرة حتى على حماية أفرادها، فضلاً عن ضمان سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة. ورغم كل هذا، لم تتخذ إثيوبيا أي إجراء انتقامي. ونحن نواصل التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ونود اغتنام هذه الفرصة لتؤكد من جديد للبلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن أننا سنواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة البعثة على أداء واجبها. وتدرك إثيوبيا تمام الإدراك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها، ولن تسمح لنفسها بأن تكون هدفاً سهلاً لاستفزازات إريتريا.

غير أن إثيوبيا مع إقرارها الدائم بما عليها من التزام ستظل تتوخى الحيلة لحماية سلامة أراضيها واتخاذ جميع الخطوات الضرورية في هذا الصدد. ولدينا القدرة والعزيمة اللازمان للدفاع عن حقوقنا المشروعة وعن السلام الذي ننشده. وقد كنا وسنظل متحلين بالصبر، ونأمل ألا يُنظر إلى ذلك باعتباره علامة من علامات الضعف. غير أن الجهود التي تبذلها إثيوبيا ينبغي أن تحظى بدعم مجلس الأمن. وهذه ضرورة تختمها مسؤولية المجلس تجاه السلام والأمن الدوليين. ونحن الآن في وضع يتسم بتقويض المنطقة الأمنية المؤقتة، والتدهور التام لقدرة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل أن هذه الحالة تشكل خرقاً خطيراً لترتيب وافقت إثيوبيا على أساسه على إعادة نشر قواتها. ومن واجب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أن ترصد المنطقة الأمنية المؤقتة، كما أن من واجب مجلس الأمن أن يساعد البعثة على أداء ولايتها. وليس من الحكمة ولا من المناسب السماح لإريتريا بالتفكير في نجاح محاولتها لابتزاز مجلس الأمن عن طريق أخذ أفراد البعثة رهائن.

(توقيع) سيوم ميسفين

وزير الخارجية